استراتيجيات المياه

اعتمدت في الدورة الثانية والعشرون للمجلس الأعلى 2001م

الوضع الحالي لمصادر المياه:

تنقسم مصادر المياه في دول مجلس التعاون إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

أولاً المياه الجوفية:

وتستخرج هذه المياه من عدة تكوينات مائية جوفية سواء العميقة أو الضحلة الموجودة حول الوديان وسفوح الجبال، ويمثل استهلاك هذه المياه 90٪ من الاستهلاك الكلي في دول المجلس معظمها يذهب للاستهلاك الزراعي في الري.

ثانياً تحلية المياه المالحة:

تعتبر دول مجلس التعاون من الدول الرائدة في تحلية المياه المالحة إذ تصل نسبة ما تم إقامته من محطات إلى 50٪ من المجموع العالمي ويصل إنتاجها حالياً إلى أكثر من 2000 مليون متر مكعب سنوياً يتم توجيه هذه المياه إلى المدن الرئيسة والساحلية التي لا تتوفر فيها مياه جوفية كافية للاستهلاك البشري وتصل نسبة الاستهلاك من هذه المياه إلى 8٪ من الاستهلاك الكلي لجميع المصادر الأخرى.

ثالثاً مياه الصرف الصحي المعالجة:

ويعتبر هذا المصدر حديثاً نوعاً ما بالنسبة لدول المجلس نظراً لقلة المحطات الكافية لمعالجة هذه المياه في المدن الرئيسة في دول المجلس، إذ لا تتعدى نسبة الاستهلاك من هذه المياه 2٪ من مجموع الاستهلاك الكلي رغم الكميات الكبيرة التي تهدر من هذه المياه.

وتستخدم هذه المياه بعد معالجتها في ري الحدائق والمسطحات الخضراء في الشوارع والميادين الرئيسة بالإضافة إلى ري بعض المزروعات مثل الأعلاف وأشجار النخيل وغيرها من المزروعات غير الورقية.

الطلب على المياه في دول المجلس:

ارتفع الطلب على المياه في دول المجلس في مختلف القطاعات من 6 بليون متر مكعب عام 1980م إلى 25 بليون متر مكعب عام 1995م وأكثر من 30 بليون متر مكعب عام 2000م وتبين أن القطاع الزراعي هو المستهلك الرئيسي للمياه وخاصة الجوفية منها إذ تصل النسبة إلى 8085٪ من مجموع الاستهلاك، ومع محدودية إنتاج محطات تحلية المياه المالحة والأسلوب البطيء المتبع حالياً في إقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي، فإن كميات المياه المستخدمة حالياً من المياه الجوفية سيقود إلى استنزاف لهذه المياه غير المتجددة وتدهور في نوعيتها وكمياتها، وهذا الاستنزاف سيؤدي بلا شك إلى نضوب هذه الكميات المحدودة من المياه ما لم يتم تدارك هذا

الوضع وإتباع أسلوب حديث للسياسات الزراعية المتبعة حالياً في معظم دول المجلس، بحيث ينسجم الاستخدام مع ما هو متاح من تلك المياه الجوفية واستخدامها الاستخدام الأمثل والرشيد.

تحسين الوضع الحالي:

يمكن لدول المجلس إتباع عدد من الأساليب لتصحيح الوضع الحالي يأتي في مقدمتها إعداد سياسة مائية مشتركة لدول المجلس تهدف إلى الاستخدام الأمثل لمصادر المياه والإدارة المتكاملة لها، ومبنية على الحد من الاستنزاف الحاصل حالياً في المياه الجوفية وذلك بالحد من استخدامها في الزراعة بالتوجه إلى الأساليب الحديثة في الري والتوقف تدريجياً عن استخدام طرق الري التقليدية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه سواء في الري أو التبخر أو زيادة معدلات استخدامها غير الرشيدة، وأن يشمل ذلك تحديد واضح للأولويات في الاستخدام وإعادة دراسة أوضاع التكوينات المائية الجوفية وتحديد المخزون الاستراتيجي منها باستخدام احدث الطرق والوسائل العلمية والتقنية.

ويأتي استخدام مياه التحلية كخيار استراتيجي لدول المجلس يجب التركيز عليه أيضا باعتباره بديلاً جيداً ويحقق بعض الأهداف التي تهدف إليها الدول الأعضاء في تأمين جزء من احتياجاتها اليومية للمياه لاستخدامها في مياه الشرب والأغراض المنزلية.

كما أن التوجه لزيادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها المعالجة الثلاثية المناسبة للتأكد من خلوها من أية أضرار بيئية له ما يبرره حالياً للاستفادة من هذا المصدر وتطوير استخدامه وذلك عن طريق إقامة المزيد من محطات معالجة مياه الصرف الصحي في كافة المدن والقرى، كما أن الحاجة تدعو إلى حث المواطنين على استخدام هذه التقنية في المجمعات السكنية الكبيرة مثل المستشفيات وغيرها للاستفادة من هذه المياه بعد معالجتها في ري الحدائق والمسطحات الخضراء التابعة لتلك المجمعات.

وبناء عليه فإن الهيئة تتقدم بالمرئيات التالية:

1 إعداد سياسات مائية شاملة تهدف إلى استخدام الإدارة المتكاملة للمياه، ومبنية على الحد من الاستنزاف الحاصل للمياه الجوفية وهدرها، ولتحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة لمواطني الدول الأعضاء مع تحديد واضح للأولويات والاهتمام بدراسة التكوينات المائية الجوفية، وتحديد المخزون الاستراتيجي من المياه بأحدث الوسائل العلمية والتقنية بما يساهم في المحافظة عليها كماً ونوعاً، ووضع سقوف محددة للضخ بما لا يتعدى معدلات التعويض، والاستفادة من إقامة السدود، على أن

تكون هذه السياسات واضحة المعالم تقود إلى حسن إدارة هذه الموارد وترشيد استخدامها.

2 التركيز على صناعة تحلية المياه المالحة كخيار استراتيجي وتوطين هذه الصناعة من خلال مشاركة القطاع الخاص في الدول الأعضاء سواءً بإقامة محطات التحلية أم بتصنيع قطع الغيار اللازمة لها أو إدارتها والتركيز على ما يلي:

أ) تأسيس شركات خاصة بمشاركة ودعم حكومات دول المجلس،ُتعني بتصنيع وحدات التحلية تشارك فيها الشركات الأجنبية المتخصصة المالكة لحق التصنيع، ودعوة شركات الاستثمار الخليجية للمساهمة في مثل هذه المشاريع.

ب) تشجيع القطاع الخاص على إقامة منشآت لتصنيع قطع الغيار.

ج) التأكيد على قرار أصحاب المعالي وزراء الكهرباء والماء ووزراء الزراعة بدول المجلس في اجتماعهم المشترك الذي عقد يوم 4 فبراير 2001م في الرياض باختيار مركز الجبيل لأبحاث مياه التحلية ليكون مركزاً إقليمياً لدول المجلس.

د) التأكيد على أهمية المواصفات والمعايير البيئية بالنسبة لمصدر مياه التحلية وذلك بهدف المحافظة على البيئة البحرية.

3 دراسة سبل تعزيز مصادر المياه المتاحة، بما في ذلك استيراد المياه من دول الوفرة المائية بوسائل النقل المناسبة.

4 أ) التوسع في إقامة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي واستخدام تلك المياه في زراعة المسطحات والحدائق العامة ولأغراض الزراعة الأخرى، وتوجيه جزء من هذه المياه للاستخدام الصناعي بدلاً من استخدام المياه الجوفية أو مياه التحلية، على أن تتم معالجة هذه المياه إلى المرحلة الثلاثية مراعاة للبيئة.

ب) إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في إقامة هذه المحطات ودراسة إمكانية خصخصة إنشاء وإدارة مثل هذه المحطات.

5 الحد من استخدام الطرق التقليدية في ري المزروعات التي تستنفد كميات كبيرة من المياه وتفقد نسبة كبيرة منها بدون فائدة، بسبب عدم كفاءتها، وتركيب عدادات على آبار مياه الري بهدف ترشيد الاستخدام في دول المجلس أسوةً بما هو متبع في دولة البحرين، وتوجيه المزارعين إلى الطرق المثلى لاستخدام التقنيات الحديثة في الري.

6 أ) إعداد قاعدة بيانات مائية مشتركة وتوثيقها، وتحديد جهة مسئولة واحدة عن إصدار تلك البيانات بكل دولة ووضع الخطط وإجراء الدراسات المختلفة المستقبلية لتأسيس بنوك متكاملة للمعلومات والبيانات المائية الوطنية في كل دولة خليجية على أن تربط ببنك مائي مركزي خليجي.

ب) صياغة خطة بعيدة المدى لإعداد الكوادر وتطوير الموارد البشرية وتأهيلها لزيادة كفاءة تنفيذ الخطط والبرامج والسياسات المائية.

7 تنمية الوعي المائي وترشيد الاستهلاك لدى المواطنين بسّن القوانين والتشريعات المناسبة واتخاذ المواصفات الموحدة وتوظيف المؤسسات التعليمية والإعلامية لتحقيق هذه الأهداف.

8 إعادة النظر في سياسات تسعير المياه بحيث تكون على أسس اقتصادية ووفقاً لأسلوب الشرائح التصاعدية.

9 المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية، ودعم الجمعيات ومؤسسات البحث العلمي العاملة في مجال الماء ومساندتها.